



البنك الإسلامي للتنمية

تقرير مرحلي عن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

الدورة الثانية والثلاثون للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
(أنقرة – تركيا، 17-18 مايو 2016م)

تقرير عن أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى 15 أكتوبر 2015م

أولاً: معلومات أساسية

- 1- أُسس "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" ("الصندوق") بوصفه صندوقاً خاصاً تابعاً للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك")، وفقاً لقرار مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية الذي عقد بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية) في ديسمبر 2005م. وكانت الانطلاقة الرسمية لأعمال "الصندوق" في الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي عقد يومي 29 و30 مايو 2007م، بمدينة داكار، عاصمة السنغال.
- 2- أسس "الصندوق" على هيئة وقف¹ (استئماني) برأسمال أساسي مستهدف قدره 10 مليارات دولار أمريكي. وقد وُجِّهت الدعوة لجميع دول "البنك" كي تعلن عن مساهماتها المالية في "الصندوق"، وتقدّم الدعم الفني والمعنوي لعملياته؛
- 3- تُكرّس أعمال "الصندوق" للحدّ من الفقر في دوله الأعضاء، وذلك بالنهوض بالنموّ الذي يخدم الفقراء، والاهتمام بالتنمية البشرية ولا سيما الرفع من مستوى الرعاية الصحية والتعليم)، وتقدّم الدعم الماليّ اللازم لتعزيز القدرة الإنتاجية ومصادر الدخل للقارة للفقراء (ومنها: تمويل فرص عمل، وتوفير منافذ تجارية للفقراء في المناطق الريفية خاصة، وتحسين البنى التحتية الأساسية الريفية وشبه الحضرية). وترتبط هذه الأهداف مباشرة بتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" و"أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"؛ كما تتفق مع "رؤية البنك حتى عام 1440هـ (2020م)". ويقدم "الصندوق" تمويلاته بشروط ميسرة للدول الثماني والعشرين الأقل نمواً الأعضاء بالبنك.

ثانياً: حالة تعبئة الموارد

- 4- تقوم فكرة تأسيس "الصندوق" على مبدأ المساهمة الطوعية من جانب الدول الأعضاء "للتعبير عن التضامن والأخوة الإسلامية". وعليه، فقد كان من المنتظر أن يأتي الجزء الأعظم من المساهمات من مجموعة الدول الأعضاء المصنّفة ضمن الدول المرتفعة الدخل، وبالقدر الكافي، لترجيح المساهمات الضعيفة المتوقعة من جانب الدول الأقل نمواً.
- 5- لا يزال "الصندوق" يعاني من تدني مستوى الموارد المعبأة، مقارنةً برأسماله المستهدف الذي يبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، وذلك بالرغم من مضيّ ثمانية أعوام على بدء أعماله واكتمال تنفيذ خطته الاستراتيجية الخمسية (2008-2012م).

1 يعني مفهوم "الوقف" أن الدخل الذي سيديره استثمار موارد "الصندوق" هو وحده الذي سيكون متاحاً لتمويل عملياته.

6- في 25 أبريل 2016م، بلغ مجموع المساهمات المعلنة في رأسمال "الصندوق" 2.68 مليار دولار أمريكي، منه 1.68 مليار دولار أمريكي من 44 دولة عضواً، ومليار دولار أمريكي واحد من جانب "البنك".

7- بلغ إجمالي المساهمات المحصلة حتى الآن 2.47 مليار دولار أمريكي، منها 850 مليون دولار أمريكي دفعها البنك الإسلامي للتنمية، و1.57 مليار دولار أمريكي دفعتها الدول الأعضاء. وفي عام 2016م، لم يسدّد أي من الدول الأعضاء أي مساهمة في رأسمال الصندوق حتى الآن، بيد أن البنك الإسلامي للتنمية سدّد 100 ملايين دولار أمريكي من المبلغ الذي تعهّد به.

8- بلغ صافي دخل "الصندوق" في عام 2015م 62.07 مليون دولار أمريكي مقابل 72.33 مليون دولار أمريكي في العام المنصرم. ويُعزى هذا الانخفاض إلى خسارة 8,32 مليون دولار أمريكي من ودائع الصندوق (السندات الإسلامية)، وأيضاً خسارة صرف العملات الأجنبية التي بلغت 2,5 مليون دولار أمريكي في عام 2015م.

9- أقر مجلس محافظي الصندوق القرار رقم ص ت إ/م/3-432، في اجتماعه الرابع الذي عقد في يونيو 2011م بمدينة جدة، وذلك سعياً منه في حل مشكلة ضعف تعهدات الدول الأعضاء في رأسمال "الصندوق". وقد اعتمد المجلس طريقة في تحديد المستوى المناسب لتبرع كل دولة عضو لـ"الصندوق"، بناء على معيار المتوسط المرجح لثلاثة عوامل هي:

- قيمة إجمالي الناتج المحلي للبلد بالأرقام الحقيقية؛
- قيمة صادرات البلد من السلع والخدمات؛
- قيمة احتياطي النقد الأجنبي للبلد.

10- يتسق هذا القرار مع وجهة النظر المعبر عنها في مختلف اجتماعات وكالات أجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومفادها: أنّ عدم وجود توجيهات معدة لمساعدة كل دولة عضو على تحديد المساهمة المناسبة يشكل أحد الأسباب الرئيسة في تدني مستوى تلك المساهمات.

11- أضف إلى ذلك أن مجلس محافظي "الصندوق"، في اجتماعه الخامس الذي عقد يومي 3 و4 أبريل 2012م بمدينة الخرطوم، اعتمد القرار رقم ص ت إ/م/3-434، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي:

"... اتخاذ كافة التدابير لدعم جهود الصندوق في تعبئة الموارد، ومن ذلك على سبيل المثال، وقف قطعة أرض على الصندوق من أجل تطويرها، لكي تدر دخلاً يعزز موارد الصندوق. وسيعتبر هذا الوقف إضافة إلى ما تقدمه الدولة العضو المعنية من مساهمة مالية في رأسمال الصندوق. وستستخدم نسبة لا تقل عن 50% من الدخل الذي يدره استثمار الوقف لتمويل مشاريع في الدولة العضو، ويستخدم المبلغ المتبقي لتمويل أنشطة أخرى للصندوق".

12- بالطبع، سيتمكن تنفيذ هذا القرار الهامّ "الصندوق" من تعزيز موارده. وفي حال التبرعات الوقفية، فإن الدول الأعضاء المانحة ستستفيد مباشرةً من الدخل الذي سيتحقق من الأملاك التي وقفتها على "الصندوق". وفي إحدى الدول الأعضاء (بنين)، جرى التبرع بقطعة أرض للصندوق، وجرى الاحتفال لبناء بُرجين على هذه القطعة في العاصمة كوتونو في مارس 2016م. وحتى الآن، تجاوزت تسع دول مع القرار وخصصت قطع أراضٍ في مناطق متميزة، حيث يمكن بناء أبراج حديثة وتأجيرها كي تدرّ دخلاً على "الصندوق". وهذه الدول هي: أذربيجان، والكاميرون، والأردن، والسنغال، واليمن، وبنين، وعمان، والسودان، وغينيا، وبوركينا فاسو. فضلاً عن ذلك، أعربت دول أعضاء أخرى عن استعدادها لمنح "الصندوق" تبرعات مناسبة وفقاً لهذا القرار.

13- إضافة إلى ذلك، لفتت القمّة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت يومي 14 و 15 أغسطس 2012م بمكّة المكرّمة، وقمّة "منظمة التعاون الإسلامي" الثانية عشرة التي عقدت فيما بين 2 و 7 فبراير 2013م بالقاهرة، الانتباه إلى دور "الصندوق" في مكافحة الفقر، وحثنا "البنك الإسلامي للتنمية" على حشد المزيد من الدعم لهذا "الصندوق". وعليه، يتمثل الهدف الاستراتيجي لـ"الصندوق" خلال الأعوام الثلاثة المقبلة في بذل أقصى الجهود لتحصيل جميع الالتزامات غير المدفوعة، وزيادة التزامات الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يتلمس "الصندوق" الفرص المناسبة لتأمين موارد إضافية له، وذلك من خلال بعض الآليات، مثل صناديق الائتمان، وتخصيص بعض أصول الأوقاف، وتعزيز التمويل المشترك لمشروعات الصندوق، وعطاءات أهل الخير، وكذلك القطاع الخاص.

14- اعتمد مجلس إدارة الصندوق إطاراً لتأسيس صناديق استثمار لدعم برامج تخفيف الفقر، بمشاركة المانحين الراغبين، مثل الحكومات، وأهل الخير، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات الإنمائية. ويعكف "الصندوق" حالياً على وضع الهيكل التشغيلي لصناديق الائتمان، فيما يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجهات المانحة المهمة. كما يُجري مباحثات مع بعض الدول الأعضاء للشروع في تأسيس صناديق استثمار تهتم بمختلف محاور الحدّ من الفقر، واستحداث مشاريع استثمارية تحقق منفعة للفقراء.

15- كما يعيد "الصندوق" النظر في سياسته الاستثمارية بهدف ضمان مصدر قارّ للدخل يفي بحاجته من الموارد، فيما يحفظ القيمة الحقيقية لاستثماراته على المدى الطويل.

ثالثاً: عمليات "الصندوق"

16- بلغ إجمالي تمويلات الصندوق المعتمدة، حتى نهاية 2015م، 565.8 مليون دولار أمريكي. وخلال العام، اعتمدت 19 عملية بقيمة 133.36 مليون دولار أمريكي لصالح 15 دولة عضو، مقارنة بـ 12 مشروعاً بقيمة 128.0 مليون دولار أمريكي لصالح 10 دول أعضاء في عام 2014م. ووفقاً لسياسة البنك للحدّ من الفقر، يتركز دعم الصندوق على المشاريع ذات الأثر الكبير على الفقر، وقد حُصص 80% على الأقل من

تمويلاته المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً. وفي عام 2015م، حُصِّصت 85٪ من تمويلات الصندوق المعتمدة، للدول الأعضاء الأقل نمواً، و48٪ منها موجهة لحالات الفقر المدقع، وهي تحديداً قطاعات التمويل الأصغر، والتدريب المهني، والتنمية الريفية. وفي الواقع، فإن 61٪ من هذه التمويلات المعتمدة كانت لصالح أفريقيا، و15٪ لمنطقة الدول المستقلة، و12٪ لبلدان آسيا والشرق الأوسط.

رابعاً: برامج "الصندوق" المحورية

17- اهتم "الصندوق" بتنفيذ برنامجين محوريين من أجل الحد من الفقر خلال خطته الاستراتيجية الخمسية الأولى (2008-2012م) واستمر في تنفيذ هذه البرامج بعد انقضاء مدة الاستراتيجية، وهما: "برنامج محو الأمية المهنية" و"برنامج دعم التمويل الأصغر". وتقدر الكلفة الإجمالية لكل من هذين البرنامجين بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. ويؤدي "الصندوق" دوراً تحفيزياً؛ فيقدّم من موارده الذاتية لكل برنامج رأسمالاً مبدئياً قدره 20 مليون دولار أمريكي في السنة، ويعبئ بقية المبالغ من شركاء آخرين يشملون: (البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والبنوك والمؤسسات الإسلامية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني).

18- اعتمد عددٌ من المشاريع حتى الآن في إطار هذين البرنامجين بقيمة إجمالية مقدارها 247.52 مليون دولار أمريكي (136.05 مليون دولار أمريكي لبرنامج محو الأمية المهنية، و111.47 مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وبلغت مساهمات "الصندوق" 74.53 مليون دولار أمريكي (50,01 مليون دولار أمريكي في برنامج محو الأمية المهنية، و24,52 مليون دولار أمريكي في برنامج دعم التمويل الأصغر). وقد حُصِّص النصيب الأكبر من هذه الاعتمادات للدول الأفريقية.

خامساً: النهوض بالتمويل المشترك مع الشركاء الإنمائيين

19- يسعى "الصندوق" جاهداً في النهوض بالتمويل المشترك، وذلك من أجل زيادة المبلغ الإجمالي المتاح من التمويل وتعظيم تأثيره. وهو ما يوطد أيضاً علاقات العمل مع الأطراف المعنية ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل تعزيز فرص نجاح المشاريع واستدامتها. أضف إلى ذلك أنّ "الصندوق" أقام عدداً من الشراكات الاستراتيجية لطرح مبادرات جديدة. وفيما يأتي بعض الأمثلة على هذه المبادرات:

- برنامج القرى المستدامة:

20- في مايو 2011م، أطلق "الصندوق" هذا البرنامج كي يُنقِّذ مبدئياً في 6 دول أفريقية خلال السنوات الثلاث التالية. ويرمي هذا البرنامج، المستوحى جزئياً من "مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة"، إلى توفير نموذج إنمائي متكامل ومتعدد القطاعات لحل مشكلة الفقر المدقع في المجتمعات الريفية. ولقد أعطيت الانطلاقة لبرنامجين للقرى المستدامة في كل من: تشاد (منطقة سلامات)، ومنطقة "كولبوس" غرب دارفور بالسودان، وموزمبيق، بينما تُجرى

الاستعدادات لإطلاق برنامجين: في النيجر، وجمهورية قيرغيزستان. وبلغ التمويل المعتمد لهذا البرنامج 120 مليون دولار أمريكي (أي بمعدل 20 مليون دولار أمريكي للمشروع الواحد) في شكل قروض ومنح صغيرة. ويعكف "الصندوق" حالياً على المجموعة التالية من الدول التي ستستفيد من هذا البرنامج. وسيُنقذ هذا البرنامج بالتعاون مع "معهد الأرض" التابع لجامعة كولومبيا، ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في نيروبي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والهلال الأحمر القطري، وشركاء آخرين.

- برامج رائدة أخرى:

21- يعكف الصندوق حالياً على تنفيذ برامج رائدة، مثل: برنامج الحد من الفقر في المناطق الحضرية، وبرنامج الطاقة المتجددة للحد من الفقر، وبرنامج إنقاذ الأمهات.

سادساً: المبادرات الجديدة

22- يعكف "الصندوق" حالياً على تنفيذ برامج رائدة جديدة مثل برنامج الحد من الفقر في المناطق الحضرية، وبرنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر، وبرنامج إنقاذ الأمهات.

23- أسهم الصندوق كذلك بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لبرنامج يُدعى "صندوق الحياة والمعيشة" وهو آلية التمويل المدعوم التي أنشأها البنك بالتعاون مع مؤسسة قيتس. ولم تقتصر مساهمة الصندوق في هذا البرنامج على تعبئة موارد مالية إضافية من شركاء خارجيين فحسب، بل ساعدت على إيجاد موارد ميسرة من الدول الأعضاء.

24- يجري الإعداد لإنشاء صندوق/شركة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي شراكة مع حكومة إندونيسيا ومساهمين آخرين لصالح مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

سابعاً: الآفاق المستقبلية

25- يعتزم "الصندوق" اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى مضاعفة الجهود لتعبئة الموارد وحشد التأييد. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- تعزيز الجهود من أجل تعبئة الموارد بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، واللجوء إلى مصادر غير تقليدية مثل المحسنين: والهبات العينية، ووقف أراض في الدول الأعضاء، إلخ.؛
- المشاركة مع القطاع الخاص في إطار مبادرات "الصندوق" المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والاتصال بكبار الأثرياء - أفراداً ومؤسسات - في الدول الأعضاء للتماس مساهمتهم في "الصندوق"؛

- وضع استراتيجية "الصندوق" الثانية عن الفترة 2016-2018م؛

- إنشاء صناديق استثمارية خاصة معنية بمكافحة الفقر تحت رعاية "الصندوق". وستوجّه هذه الصناديق إلى تمويل الخدمات الأساسية للفقراء (مثل التعليم الابتدائي، والرعاية

الصحية الأولية، والتمويل الأصغر، والتنمية الزراعية والريفية، والطاقة من أجل الفقراء، والإغاثة العاجلة، وتعزيز القدرات المؤسسية)؛

- اقتراح انشاء صندوق عالمي للتعليم على هيئة وقف مشروط (استئمان) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، يساهم فيه "الصندوق" بمبلغ 100 مليون دولار من موارده الرأسمالية، ويُعبأ الجزء المتبقي من المؤسسات والجمعيات الإقليمية مثل أهل الخير، والأفراد الأثرياء. ولن يقتصر عمل هذا الصندوق على حكومات الدول الأعضاء بل يشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وذلك لضمان تحقيق أثر ملموس لقطاع التعليم على الدول الأعضاء.

- إعادة النظر والالتزام التام بتنفيذ سياسة "الصندوق" الاستثمارية بغية زيادة دخله؛

- توسيع نطاق الشراكات لتعزيز مالية "الصندوق".

ملحق
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
بيان المساهمات في رأسمال "الصندوق" (بالدولار الأمريكي)
حتى 30 أبريل 2016م

الرقم	الدولة	التعهدات (بالدولار الأمريكي)	المبلغ المدفوع (بالدولار الأمريكي)	الملاحظات
1	أفغانستان	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
2	ألبانيا	10.000	0	غير مدفوع
3	الجزائر	50.000.000	50.000.000	مدفوع كاملاً
4	أذربيجان	300.000	424.000	مدفوع كاملاً
5	البحرين	2.000.000	2.000.000	مدفوع كاملاً
6	بنغلاديش	13.000.000	4.000.000	القسط الأول حتى الرابع
7	بنين	12.250.000	0	غير مدفوع
8	بروناي	2.000.000	2.000.000	غير مدفوع
9	بوركينافاسو	2.200.000	2.238.000	مدفوع كاملاً
10	الكاميرون	2.000.000	2.000.000	مدفوع كاملاً
11	تشاد	2.000.000	0	غير مدفوع
12	القمر	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
13	كوت ديفوار	5.000.000	0	غير مدفوع
14	جيبوتي	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
15	مصر	10.000.000	10.000.000	مدفوع كاملاً
16	الجابون	4.000.000	4.000.000	مدفوع كاملاً
17	غامبيا	لا يوجد تعهد	12.000	حالة خاصة
18	غينيا	2.000.000	2.000.000	مدفوع كاملاً
19	غينيا بيساو	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
20	إندونيسيا	10.000.000	7.545.500	القسط الأول والثاني
21	إيران	100.000.000	65.000.000	القسط الأول والثاني
22	العراق	1.000.000	1.000.000	مدفوع كاملاً
23	الأردن	3.000.000	3.000.000	مدفوع كاملاً
24	كازاخستان	11.000.000	6.000.000	القسط الأول والثاني
25	الكويت	300.000.000	300.000.000	مدفوع كاملاً
26	قرقيزيا	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
27	لبنان	1.000.000	10.000.000	مدفوع كاملاً
28	ليبيا	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
29	ماليزيا	20.000.000	20.000.000	مدفوع كاملاً
30	المالديف	لا يوجد تعهد	0	غير مدفوع
31	مالي	4.000.000	0	غير مدفوع
32	موريتانيا	5.000.000	0	غير مدفوع
33	المغرب	5.000.000	5.000.000	مدفوع كاملاً
34	موزمبيق	200.000	200.000	مدفوع كاملاً

غير مدفوع	0	2.000.000	النيجر	35
مدفوع كاملاً	2.000.000	2.000.000	نيجيريا	36
مدفوع كاملاً	5.000.000	5.000.000	عُمان	37
مدفوع كاملاً	10.000.000	10.000.000	باكستان	38
القسط الأول	186.000	500.000	فلسطين	39
مدفوع كاملاً	50.000.000	50.000.000	قطر	40
مدفوع كاملاً	1.000.000.000	1.000.000.000	المملكة العربية السعودية	41
غير مدفوع	0	10.000.000	السنغال	42
القسط الأول	300.000	1.000.000	سيراليون	43
غير مدفوع	0	لا يوجد تعهد	الصومال	44
القسط الأول	944.000	15.000.000	السودان	45
مدفوع كاملاً	500.000	500.000	سورينام	46
مدفوع كاملاً	2.000.000	2.000.000	سوريا	47
غير مدفوع	0	لا يوجد تعهد	طاجيكستان	48
مدفوع كاملاً	1.000.000	1.000.000	توغو	49
مدفوع كاملاً	5.000.000	5.000.000	تونس	50
مدفوع كاملاً	5.000.000	5.000.000	تركيا	51
غير مدفوع	0	لا يوجد تعهد	تركمنستان	52
غير مدفوع	0	100.000	أوغندا	53
غير مدفوع	0	لا يوجد تعهد	الإمارات العربية المتحدة	54
مدفوع كاملاً	300.000	300.000	أوزبكستان	55
مدفوع كاملاً	3.000.000	3.000.000	اليمن	56
القسط الأول إلى جزء من القسط التاسع	850.000.000	1.000.000	البنك الإسلامي للتنمية	57
	2.342.649.500	2.679.360.000	الإجمالي	

12 دولة	عدد الدول التي لم تعلن عن أيّ تعهد
28 دولة	عدد الدول التي تعهدت ودفعت كلّ ما تعهدت به
6 دول	عدد الدول التي تعهدت ودفعت بعض ما تعهدت به
10 دول	عدد الدول التي تعهدت ولم تدفع ما تعهدت به

26.8%	نسبة التعهدات إلى الرأسمال المستهدف
88.54%	نسبة رأس المال المدفوع إلى التعهدات